

## إدراصة

مقالع  
الإسمنت

## تهديد مضاعف للتنوع البيولوجي

أكدت دراسة علمية صدرت أخيراً عن أربع منظمات دولية مختصة بالتنوع البيولوجي أن مقالع الإسمنت تسهم في تدهور العديد من الأنواع المهددة بالانقراض. وفيما لا تزال مقالع الإسمنت في لبنان خارج أي رقابة، لم يجر تقويم حقيقي للتدمير البيئي الذي تسببه

## بسام القنطار

تشكل مقالع الحجر الجيري والصلصال المستخدم في صناعة الإسمنت، واحداً من المخاطر المحدقة بالتنوع البيولوجي في مختلف دول العالم. وتكمن أهمية هذه المواقع من الناحية الإيكولوجية في أنها تشكل البيئة الطبيعية لعدد كبير من الكائنات الحية التي تعيش فيها دون غيرها من المواقع.

ودعت دراسة صدرت قبل شهرين عن الاتحاد العالمي لصون الطبيعة والمجلس العالمي لحماية الطيور والمنظمة الدولية للحيوانات والنباتات والصندوق العالمي للطبيعة، الحكومات وشركات الإسمنت إلى التعاون مع منظمات حماية الطبيعة والخبراء، لإعادة تأهيل مقالع الإسمنت وحماية العديد من الأنواع المهددة بالانقراض. وخلصت الدراسة إلى أن هناك العديد من المواقع حول العالم التي ينبغي وقف أعمال الحفر فيها نهائياً والاستعاضة عنها بمواقع أقل حساسية، وذلك لعدم تقويض الجهود الدولية لمنع انقراض العديد من الأنواع.

وتقول الدراسة إن المغاور والحفر الطبيعية الموجودة في المواقع الغنية بالحجر الجيري تعيش فيها العديد من الحيوانات والنباتات، وإن تدميرها بنحو ممنهج أدى إلى تدهور هذه

تأهيل مقالع الإسمنت في لبنان غير الزامي ولا يزال خجولة (مروان طحطج)

## تقرير

## التغطية الإعلامية لقطاع النفط: سطحية وغير دقيقة

## فراس أبو مصلح

لموارد النفط والغاز المتوقعة في المياه الإقليمية اللبنانية خاصة إمكانية «تحويل» الاقتصاد والمجتمع، ورغم ذلك، يطغى الطابع الخبري والسياسي بالمعنى السطحي على معالجة الإعلام اللبناني لمواضيع قطاع النفط والغاز الوليد، على حساب التحليل والتقييم في الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية، وتكثر الأخطاء في نقل الوقائع والاستخدام غير الدقيق للمصطلحات ذات الصلة؛ كذلك لا يظهر الإعلام اللبناني الاهتمام الواجب بالتطورات النفطية في دول وكبائنات الجوار، كقبرص و«إسرائيل»، رغم تأثيرها الكبير في أفاق تطور القطاع النفطي في لبنان. كانت تلك أبرز الخلاصات لتقرير «تغطية الإعلام اللبناني لقطاع النفط والغاز» الصادر عن مركز «عيون سمير قصير» المعنى بـ«حرية الإعلام والحرية الثقافية»، بتمويل من وزارة الخارجية النرويجية، وبالتعاون مع «المركز الدولي للصحافة والديموقراطية» التابع لجامعة «سام هيوستن» في الولايات المتحدة الأميركية، ومؤسسة Middle East Strategic Perspectives «الإستشارية» في بيروت.

لا يمكن الحديث عن «ديموقراطية» إذا لم يكن المواطن قادراً على الوصول إلى المعلومات الوافية في مجالات الشأن العام كافة، ولوسائل الإعلام دور محوري في هذه المعادلة، قال أيمن مهنا، المدير التنفيذي لمركز «عيون سمير قصير» في مناسبة إطلاق التقرير المذكور. تجارب إدارة مختلف قطاعات الاقتصاد

اللبناني تترك «القليل من الخفّة» عند المواطنين، يقول مهنا، مشيراً إلى أهمية تيقظ وسائل الإعلام لاحتمالات «سوء الإدارة والفساد» في قطاع النفط والغاز الناشئ، ومتابعته بجرافية ودقة.

لم يبدأ التنقيب عن النفط والغاز بعد بسبب «انسداد الأفق السياسي»، فيما حققت قبرص و«إسرائيل» اكتشافات نفطية مهمة، يقول التقرير، لافتاً إلى «الصعوبة الكبيرة» في تقدير الموارد البترولية المتوافرة دون الاستكشاف بالتنقيب. ورغم ذلك، «دفعت البيانات المتوافرة لغاية الآن وزير الطاقة والمياه إلى الإعلان في تشرين الأول من عام 2013 أن «التقديرات الحالية لحوالي 45% من المياه الإقليمية، وباحتمال 50%، وصلت إلى 95,9 تريليون قدم مكعب من الغاز، و865 مليون برميل من النفط»، بحسب التقرير. وفي مطلع عام 2014، قام مركز «عيون سمير قصير» على مدى أسابيع عدة برصد تغطية عينة من الإعلام اللبناني لقطاع الغاز والنفط الوليد، شملت ستة قنوات تلفزيونية وخمسة صحف يومية وموقعين إلكترونيين إخباريين ومجلة واحدة، وكان الهدف تبيان المواضيع ذات الصلة التي قاربها أو لم تقاربها وسائل الإعلام تلك، ووتيرة التغطيات ودقتها. بحسب التقرير، للقطاع المذكور «سمعة سيئة»، إذ يفترض الكثير من المواطنين، «عن حق أو عن غير حق»، أن شركات النفط العالمية تعتمد إلى رشوة المسؤولين الحكوميين، وتعطي الأولوية للربح على حماية البيئة واحترام المجتمعات المحلية؛ ولا غرابة في الموقف هذا، ففي البلدان ذات المستويات العالية من الفساد وذات

السجل السيئ في الشفافية، غالباً ما يُساء إدارة ريع النفط والغاز. ولبنان الذي يفتقر إلى قانون حرية الوصول إلى المعلومات، يحل في مرتبة متدنية على مقياس الشفافية؛ وفيه بيروقراطية

يعشّش فيها الفساد، بحسب تقرير حكومي صادر عام 2011». هذا الواقع يجعل من الضروري بالنسبة إلى وسائل الإعلام أن «تفهم جيداً وتغطي بدقة» مجريات القطاع، يقول التقرير، منتقداً

أداء «الأغلبية الساحقة من وسائل الإعلام التي ركزت على الجانب السياسي، وأعطت القليل جداً من الاهتمام للأثر البيئي» للأنشطة البترولية ودور «المجتمع المدني» في مراقبته.

«لا بد من دحض الأرقام الوهمية» المتداولة في العديد من الوسائل الإعلامية حول كميات الغاز والنفط المتوافرة، وعقلنة «الأحلام» المبني عليها، يقول مهنا، لافتاً إلى أنه لا يمكن الحديث عن «اكتشافات» أو حتى تقديرات موثوقة حول الموارد البترولية المتوقعة قبل الاستكشاف الفعلي عبر التنقيب. يشير مهنا إلى زوايا عديدة ممكنة لمقاربة الإعلام لموضوع الغاز والنفط، منها الأثر البيئي للأنشطة البترولية، و«الضمانات» الممكن توفيرها للحؤول دون وقوع الكوارث، وتأثير القطاع في مختلف قطاعات الاقتصاد، كالبناء والصناعة والسياحة، والآثار الاجتماعية للعوامل السابقة الذكر.

يعرض مهنا أبرز الملاحظات على معالجة وسائل الإعلام في لبنان لمختلف المواضيع ذات الصلة بقطاع الغاز والنفط، فيشير بداية إلى شيوع الأخطاء في استخدام المصطلحات في غير محلها، وأبرزها الحديث عن «اكتشافات» بدل توقعات، ف«قطاع النفط والغاز» معقد جداً، والخبراء التقنيون الأكثر معرفة به كثيراً ما يستخدمون مصطلحات يصعب على الجمهور فهمها، كما جاء في التقرير الذي يلحظ كذلك تكرار الأخطاء في نقل الوقائع، واستناد الصحافيين إلى مصادر تعطي معلومات غير دقيقة، أو اقتباس الصحافيين لكلام المصادر على نحو خاطئ.

## عدد المواد والأخطاء لكل وسيلة إعلامية

